

الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي
القوائم المالية - دراسة ميدانية-

Accounting Disclosure on the areas of social responsibility and its impact
on the decisions of users of the financial statements - field study-

د.محمد علاء الدين جنائي¹ أ.د. محمد براق²

¹ أستاذ محاضر -ب-، جامعة علي لونيبي -البلدية 02، الجزائر djennaialaa@yahoo.fr

² أستاذ، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر alaa.compta@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/11/14 تاريخ القبول: 2019/01/26 تاريخ النشر: 2019/06/01

ملخص:

الهدف الأساسي لهذا البحث هو إبراز مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على اهتمام تلك المؤسسات بمجالات المسؤولية الاجتماعية. ودراسة تأثير الإفصاح المحاسبي لهذه المجالات على قرارات مستخدمي القوائم المالية. من خلال اتباع منهج وصفي ومنهج تحليلي، أما فيما يخص الجانب الميداني اجريت دراسة ميدانية بالاعتماد على استبانة وزعت على أربع مؤسسات اقتصادية في الجزائر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى اختلاف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية. فالمستهلكون يتصدرون الأولوية ثم المجتمع المحلي، يليها مجال الموارد البشرية وأخيرا حماية البيئة. كما خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن هذه المجالات يؤثر تأثيراً ذا دلالة إحصائية على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

Abstract:

The objective of this research is to highlight the extent to which economic enterprises understand the concept of accounting for social responsibility, to identify the interest of these enterprises in areas of social responsibility, and to study the impact of accounting disclosure on these decisions of the users of the financial statements, through a descriptive approach and analytical methodology. A field study was conducted based on a questionnaire distributed to four economic enterprises in Algeria.

The study found that the relative importance of the areas of social responsibility is different. Consumers take priority and then the local community, followed by human resources and finally environmental protection. The study concluded that the disclosure of these areas has a statistically significant impact on the decisions of the users of the financial statements.

المؤلف المرسل: محمد علاء الدين جناني، djennaialaa@yahoo.fr

1. مقدمة:

تهدف أي مؤسسة عند نشأتها إلى تعظيم الربحية وتعظيم مواردها من أجل ضمان استمراريتها، لكن هذا ليس بكاف بل من الضروري على المؤسسات الاقتصادية تقديم معلومات حول إسهامها ودورها في خدمة المجتمع، فهي تنجز أعمالها باستخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع، ولكي يتم تعويضه عن هذه الموارد لا بد على هذه المؤسسات توفير خدمات اجتماعية شاملة كجزء من تفاعلها مع البيئة الاجتماعية. لذا صار الأداء الاجتماعي للمؤسسة لا يقل أهمية عن الأداء الاقتصادي لها، فعدم تحمل المؤسسة لمسؤولياتها الاجتماعية له انعكاسات سلبية على المجتمع والمؤسسة على حد سواء، لأن نجاح المؤسسة اقتصاديا دون تحقيق النجاح الاجتماعي سيكون ثمنا على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، لا بد على المؤسسات الاقتصادية المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية، بتحسين ورعاية شؤون العاملين لديها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم وكذا بالنسبة لعملائها ومستهلكي منتوجاتها، هذا من جهة، وبالحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة بها عن طريق تقليص التلوث وتحقيق التنمية الاقتصادية. حصلت المعلومات غير المالية (الاجتماعية) على اهتمام غير مسبوق من طرف العديد من الأكاديميين والمهنيين نتيجة إنبهار بعض المؤسسات، وخاصة أن هذه المعلومات المالية لا توفر دائما المعلومات التي يحتاجها المستخدمون لاتخاذ القرارات وهذا يعتبر في حد ذاته قصورا. لذلك، ظهرت الحاجة للإفصاح عن المعلومات غير المالية (الاجتماعية) إلى جانب المعلومات الواردة بالقوائم المالية بهدف قياس مدى نجاح المؤسسة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. لذا تتمثل أهمية الدراسة في إبراز مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الاقتصادية، وكذا توفر مستوى الإفصاح عنها لتلبية رغبات مستخدمي القوائم المالية. يركز هذا البحث على إبراز الأهداف الآتية:

- الوقوف على مستوى إدراك المؤسسات الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

- إلقاء الضوء على الأدبيات التي عالجت وجود مقومات لتطبيق الإفصاح في محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- التعرف على واقع توفر مقومات لتطبيق الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الاقتصادية.

على ضوء ما سبق ذكره، يمكن طرح السؤال الرئيس للبحث كما يلي:
ما هو تأثير الإفصاح المحاسبي لمجالات المسؤولية الاجتماعية على قرارات مستخدمي القوائم المالية؟

وللإجابة على الإشكالية، يتعرض البحث إلى الفرضيات الآتية:
-تختلف الأهمية النسبية للمؤسسات بالنسبة للإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية.
-لا يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على قرارات مستخدمي القوائم المالية.
ومن أجل الإحاطة بموضوع الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية، يتم معالجة الدراسة من خلال التعرض إلى المحاور الآتية:
-الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
-أهم مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛
-الآثار المترتبة عن الإفصاح المحاسبة لمجالات المسؤولية الاجتماعية على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

2. الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أخذت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منذ نشأتها تلفت أنظار الباحثين والمهتمين من المحاسبين للمساهمة في إعداد إطار عام لها، بحيث يعد هذا الإطار أساس يرتكز عليه المحاسبين العاملين بالمؤسسات أثناء تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ضمن النظام المحاسبي أو إفراده بنظام مستقل.

2.1 مفاهيم واتجاهات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يتم تناول مفاهيم واتجاهات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كما يلي:

1.1.2 التطور التاريخي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

أدى ظهور المؤسسات على مختلف أنواعها نقطة تحول رئيسية في مسيرة النشاط الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت هذه المؤسسات تمثل كيانات اقتصادية ضخمة تتحكم بحركة رأس المال بل

وتسيطر على مجتمعات بأكملها متجاوزة البعد الاقتصادي الذي هو محور وجودها الأساسي، الأمر الذي أوصل تلك المؤسسات إلى التحكم بالموارد البيئية والبشرية على حد سواء. في الوقت الذي أدى سوء استخدام تلك الموارد من طرف المؤسسات إلى إحداث العديد من الآثار السلبية على البيئة والإنسان (بولصنام، 2015، ص22).

وفي العشرينيات من القرن العشرين بدأ المفهوم يتبلور تدريجياً من خلال مجموعة من المسيرين الذين عبروا صراحة على أهمية هذا الموضوع، هؤلاء القادة ممن يساهمون في الأعمال الخيرية أيدوا فكرة أن المؤسسات عليها المساهمة في تحسين المستوى الاجتماعي، ثم صارت المسؤولية الاجتماعية حديث الرأي العام بدء من سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين، نتيجة للأزمة المالية العالمية آنذاك، حيث تزايد الضغط على المسيرين وأصبح يتعين عليهم عدم الاهتمام فقط بالمالك وحملة الأسهم إنما الاهتمام بأطراف أخرى، ومنهم العاملين والمستهلكين (Aegerter, 2008, pp 129-130).

نالت المحاسبة الاجتماعية في فترة السبعينيات من القرن العشرين اهتماماً تجريبياً ملحوظاً ولقيت انتشاراً بحثياً واسعاً، تلاها خلال الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات إهمال واضح وصل إلى حد التجاهل من برامج البحث العلمي. أما المحاسبة البيئية، فقد بدأت جذورها أيضاً في السبعينيات، وقد استمر البحث بها بطيئاً إلى أن لاقت انبعثاً وولادة جديدة خلال التسعينيات، حيث عاد الاهتمام العلمي بكل من المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في منتصف التسعينيات، ومع الدخول في الألفية الجديدة بدأت كل من المحاسبتين الاجتماعية والبيئية تتكاملان معاً وتحوزان اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والاجتماع والقانون، لتصبح تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي البديل لهما (العليمات، 2010، ص22).

لذا، تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي، ولقد كانت نشأة هذا التطور الحديث نتيجة للازدياد المطرد في حجم وقدرات الوحدات المحاسبية وبصفة خاصة المؤسسات المساهمة. فالمؤسسات الاقتصادية المعاصرة لها تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق سواء من وجهة نظر الاقتصاد الوطني في مجموعة أو من حيث تعدد الأطراف ذوي المصلحة في تتبع اقتصاديات هذه الوحدة (جربوع، 2007، ص241).

كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحد فروع المحاسبة الحديثة نسبياً، وأن أهميتها تتصاعد بشكل مضطرد وذلك بفعل تصاعد الدورين الاجتماعي والسياسي لمنظمات المحافظة على البيئة وحقوق الإنسان.

2.1.2 مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

بالرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المؤسسة أن تتجاهلها إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف محدد وواضح لها، فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها "عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة، ثم تقديم معلومة بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وأخيراً إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المؤسسة أو خارجها" (الفضل، 2000، ص164).

بينما عرفها ليونيز Linowes على أنها "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة. وعليه، فإن الهدف الرئيس لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات" (مطر والسويطي، 2008، ص416).

واستناداً إلى ذلك، يمكن تحديد مفهوم للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها "منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الأطراف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

2.2 أسباب زيادة الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، منها ما يلي (مطر والسويطي، 2008، ص420):

- الأثر السلبي لقيام الصناعات الحديثة ودورها في القضاء على ثروات طبيعية وتلويث البيئة والإضرار بالصحة العامة للإنسان والكائنات الحية الأخرى.
- الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من أجل إلزامها بالمشاركة في معالجة مشكلات البيئة، بحيث تتحمل هذه المؤسسات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها الإنتاجية.
- عدم قدرة الحكومات لوحدها على حل مشكلات البيئة التي لوثتها مؤسسات الأعمال وتحمل المجتمع جزء كبير من تبعاتها.
- مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وحرص كثير من دول العالم على تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية.
- التغيرات القيمية في المجتمعات الإنسانية والنظرة الحديثة للفرد والمجتمع، والدعوة إلى إيجاد توازن بين مصالح المؤسسات ومصالح المجتمع بفئاته المتعددة.

3.2 المفاهيم الأساسية في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد كان لظهور مفهوم المحاسبة الاجتماعية أثر على تبلور بعض المفاهيم الخاصة بها وهي كما يلي (بدوي، 2000، ص ص 119-122):

1.3.2 العملية الاجتماعية:

يقصد بها استعمال أو إنتاج المؤسسة لأحد الموارد الاقتصادية أو البيئية التي تؤثر على أصحاب المؤسسة ولا يمكن أن تتم عن طريق السوق. إذن، فالعملية الاجتماعية تمثل أنشطة المؤسسة التي لها مضمون اجتماعي وغير الخاضعة لقوى السوق المتعارف عليها عرض، طلب وسعر. مما تقدم ذكره، يتضح أن مفهوم العملية الاجتماعية ينبع من الهدف الأول للمحاسبة الاجتماعية وهو قياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة. فهناك العديد من العمليات التي تتم بين المؤسسة والمجتمع والتي لا تتدخل قوى السوق فيها. ولذلك، فإنه يتعين على المحاسبة الاجتماعية الاعتراف بالعمليات السوقية وغير السوقية المتعلقة بأنشطة المؤسسة.

2.3.2 التكلفة الاجتماعية:

يقصد بها التضحية أو الضرر الذي يقع عبئه على المجتمع أو أحد عناصره، سواء كان اقتصاديا أو غير اقتصادي، وسواء كان داخليا أو خارجيا. ولهذا، فإن التكلفة الاجتماعية تتضمن التضحيات التي قدمها المجتمع للمؤسسة وسددت أو لم تسدد هذه الأخيرة مقابلها، وكذلك الأضرار التي سببتها المؤسسة للمجتمع دون أن تسدد عنها تعويض، ومن أمثلة التكلفة الاجتماعية الأجور المدفوعة للعاملين والخدمات والتسهيلات العامة المستخدمة، وأضرار البيئة.

3.3.2 العائد الاجتماعي أو المنفعة الاجتماعية:

يمثل المنفعة التي تعود على المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا العائد مجالات عديدة ومنها:

- في مجال الموارد البشرية، توفير فرص العمل، صقل الخبرة عن طريق برامج التدريب رفع مستويات الأجور، وبالتالي مستوى المعيشة المحافظة على صحة العمال عن طريق برامج الرعاية الصحية.
- في مجال البيئة، ويشمل الجهود البيئية الموجبة مثل قيام المؤسسة بجهود لتقنية الأنهار أو الأراضي الملوثة أو شق الطرق أو إنشاء الحدائق...إلخ.
- في مجال السلع والخدمات، توفير سلع وخدمات لجميع أفراد المجتمع تتمتع بمزايا مثل عمر المنتج سعر مناسب لمستوى المعيشة المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

ومن أهم الصعوبات التي تكتنف العائد الاجتماعي هي صعوبة قياسه فكيف يمكن تقدير قيمة نقدية للإضافات الجمالية والصحية الناتجة عن قيام المؤسسة بتشجير وتحسين للمنطقة المحيطة بها.

4.3.2 الدخل الاجتماعي:

يعبر عن صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة، ويتم حسابه من خلال المجموع الجبري لصافي الربح المحاسبي وإجمالي التكاليف الاجتماعية.

5.3.2 الأطراف المستفيدة:

تمثل الأطراف المستفيدة داخل المجتمع والتي يفترض أنها ترتبط بعلاقة اجتماعية، أي أن هناك مسؤولية من قبل الإدارة تجاه هذه المجموعات والتي تستخدم مخرجات كل من المؤسسات التي تعمل ضمن مجتمع معين وتتأثر بمخلفاتها مثل المستثمرين، المستهلكين والعمال... إلخ. فالمحاسبة المالية اهتمت فقط بحقوق الملاك والتغيرات التي تطرأ عليها في حين أن المحاسبة الاجتماعية توسعت في تحديد الأطراف التي تهتم بها وذلك من أجل تحقيق أهدافها.

6.3.2 حقوق المجتمع:

وتعني إجمالي مطالبات ورغبات وحقوق الأطراف المستفيدة من المؤسسة، ومن الملاحظ أن هذه المطالبات قد لا تكون ملزمة في ظل التشريع والتنظيم السائد، ويستخدم قياس حقوق المجتمع كأداة في مجال اتخاذ القرارات الاجتماعية وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات.

7.3.2 صافي الأصل الاجتماعي:

ويمثل البيئة المحيطة بالمؤسسة، والأصول الاجتماعية هي التي ينصب تأثير المؤسسة عليها، فكل ما يحيط بالمؤسسة من موارد طبيعية والتي تستنفدها تندرج ضمنياً تحت صفة أنها أصبحت أصلاً اجتماعياً للمؤسسة، وأن الاستنفاد السلبي لها يعتبر اهتلاكاً يخفض من قيمتها. ومعنى الاهتلاك الاجتماعي للأصول الاجتماعية يختلف عن الاهتلاك المحاسبي لأصول المؤسسة. ويأتي وجه الخلاف في مفهوم الاهتلاك في كلا النوعين، حيث إن الاهتلاك الاجتماعي لا يمكن معه إعادة الأصل الاجتماعي من خلال تكوين مجموع اهتلاك له، وإنما الضرر الحاصل يكون نهائياً، وينطبق هذا على غالبية الموارد الطبيعية. طبعاً إلا في بعض الحالات التي يمكن فيها التحكم بمخرجات المؤسسة أو مخلفاتها.

4.2 أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

التوسع الصناعي فضلاً عن المشاكل الاجتماعية الناجمة عن علاقة إدارة المؤسسة الاقتصادية بالمجتمع والأفراد العاملين، لذا يمكن حصر أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الآتي (بولصنام، 2015، ص47):

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع.
- المساعدة في تحديد ما إذا كانت استراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى.
- توفير بيانات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية عن أهداف وسياسات وبرامج وأداء ومساهمة المؤسسة في مجال الأهداف الاجتماعية.
- إمكانية تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة بالصورة التي تتكامل مع تقييم الأداء الاقتصادي التقليدي.
- مساعدة إدارة المؤسسة في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

3. مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يمكن تقسيم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وفقاً للاتجاه السائد إلى أربع مجموعات متجانسة تُعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة والتقرير عنه. ويتم التأكيد هنا أن هذه المجالات الآتي ذكرها لا تمثل برنامجاً موحداً لجميع المؤسسات، وإنما تعد أبعاد عامة للأنشطة الاجتماعية وهي كما يلي:

1.3 مجال المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالبيئة:

يعد هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بسبب التوسعات الضخمة والتقدم التقني وما نتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير قابلة للتعويض، وزيادة المخلفات الصناعية من أذخنة وكيماويات، وتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى تلوث مياه الأنهار والبحيرات والترية (Kilian and Hennigs, 2014, p88).

وتشير هذه الفئة إلى الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المؤسسة للحد من الآثار السلبية على البيئة مثل إجراءات كفاءة استخدام الطاقة، الحد من التلوث، مبادرات توفير المياه، الحد من إنتاج النفايات الخطيرة، وهذا النوع من استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالبيئة، يتم اختباره من

خلال عملية مراجعة الحسابات الداخلية الخاصة بالبيئة، وبوضع نظام لمتابعة تأثير المؤسسة على البيئة وكذلك إجراء التجارب على المواد الخام البيئية الجديدة (Battaglia and Others, 2014, p877).

2.3 مجال المساهمة العامة (المتعلقة بالمجتمع المحلي):

وهي الممارسات التي تشمل المبادرات الخيرية مثل أنشطة الرعاية والدعم، على سبيل المثال، هي كما يلي (محروس، 2016، ص 54):

- الاستثمارات في البنى التحتية مثل الطرق وشبكات المياه والمدارس والمستشفيات.
- إطلاق أنشطة التنمية المجتمعية وتشجيع العاملين على المشاركة في المشاريع المجتمعية.
- المساهمة في الأنشطة الخاصة بالمواصلات والنقل مثل توفير وسائل نقل العاملين، والمساهمة في رصف وإنشاء الطرق.
- المساهمة في أنشطة خاصة بالإسكان مثل إنشاء مساكن للعاملين، والمساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.
- تدعيم الأنشطة الخاصة بالخدمات الصحية مثل البرامج والمشاريع التي تحد من الأوبئة والأمراض.
- المساهمة في الأنشطة الخاصة برعاية مجموعات معينة من الأفراد مثل توفير وجبات غذائية لغير القادرين مالياً، وكذا المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.

3.3 مجال الموارد البشرية:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين بالمؤسسة وتحسين أحوالهم بصفة عامة. ويندرج تحت هذا المجال كافة الأنشطة الاجتماعية التي تتناسب وظروف وحجم كل مؤسسة وإمكانياتها المالية، وهذا من أجل تحسين الفعالية الاجتماعية لعملياتها الداخلية المتعلقة بالتنظيم البشري الداخلي، ويتضمن أنشطة تكون متعلقة بسياسات التوظيف من خلال توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع، بالإضافة للأنشطة التي تتعلق بالرضا الوظيفي بمنح العاملين أجور ومرتبوات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب، واتباع سياسة للترقية تعترف بقدرات كل العاملين (Skudiene and Auruskeviciene, p50).

لذلك، فإن هذا المجال يمثل مجالاً داخلياً، ويتبر العمال من أهم أصحاب المصالح الداخلية، ويتم تصنيف ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي تتعلق بتطوير مهارات العاملين إلى أربع مجموعات تسمى "تصنيفات القيمة Value Classes"، والتي تساهم في إحداث القيمة لأصحاب المصالح في المؤسسة، وبالتالي تلبي مختلف توقعاتهم وهي عبارة عن العدالة الاجتماعية، الصحة والسلامة في العمل، رفاهية ورضا العاملين، وجودة العمل (Skudiene and Auruskeviciene, p57).

4.3 مجال المنتج من سلعة أو الخدمة (العلاقة مع العملاء):

يتعلق نطاق هذا المجال بالأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج من سلعة أو الخدمة، وتتضمن هذه الأنشطة تحديد وتصميم المنتجات، والأنشطة الخاصة بتحقيق رضاء المستهلكين. هذا وإن كانت الأنشطة السابقة توضح اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالأداء والمضمون الاجتماعي الشامل للمؤسسة، فإن ذلك لا يعني أن كل مؤسسة بالضرورة سوف تضطلع بكل هذه الأنشطة، إلا أن اختيار المؤسسة لمجموعة الأنشطة التي يمكنها القيام بها، لا يعد قيداً يؤثر في ضرورة دخول هذه الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة المحاسبية، فما تقوم به مؤسسة معينة بهذه الأنشطة قد لا تقوم به مؤسسة أخرى (اللولو، 2009، ص60).

4. الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

يتم من خلال هذا الجزء تسليط الضوء على مفهوم الإفصاح الاجتماعي وعلى الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

1.4 مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أنه "عرض البيانات والمعلومات المتعلقة عن الآثار البيئية والاجتماعية الناجمة عن الأعمال الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات لمجموعة من أصحاب المصالح والمجتمع ككل" (Rizk, 2008, P:307).

كما يُعرف بأنه "الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة لتحقيق ذلك" (Toukabri and Jilani, 2014, P:215).

كما يوفر الإفصاح الاجتماعي جل المعلومات الخاصة بالمؤسسة والتي ترتبط ارتباطاً كلياً أو جزئياً بالمجتمع على غرار الآثار البيئية، الالتزام بالقواعد البيئية وقواعد حماية الموظفين (Hassan and Harahap, 2010, P:203).

2.4 أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن بيانات الأداء الاجتماعي التي تتحملها المؤسسة وذلك للأسباب الآتية:

1.2.4 أسباب تتعلق بتحسين المستوى الإعلامي للتقارير المالية:

تتمثل الأسباب التي تتعلق بتحسين المستوى الإعلامي للتقارير المالية فيما يلي (Salzmann, 2013, P:561):

- يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين المؤسسات.
- يساهم تضمين القوائم المالية عناصر عن الأنشطة الاجتماعية بشكل أفضل في تقويم أداء المؤسسة اجتماعياً.
- ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي Ethic investors وعدم تركيز المستثمر على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الاستثمار، بل تعدى ذلك ليشمل الجوانب والمعايير الدينية والسياسية والاجتماعية.
- تسعى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لتوصيل المعلومات للفئات غير التقليدية مثل العاملون، المستهلكون، والحكومة، والمجتمع المحلي والوطني.

2.2.4 أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة:

أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية (The American Accounting Association) أسباب ضرورة اهتمام المحاسبين بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية، وهذا كما يلي (اللولو، 2009، ص65):

- البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول المؤسسة ونفقاتها والتزاماتها وهي من صميم عمل المحاسب.
- التغيير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المؤسسة لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المؤسسات.
- كما أن تقرير نتائج الأداء الاجتماعي للمؤسسة، لم يعد اختياراً مطروحاً أمام المؤسسات، وإنما أصبح الأمر إجبارياً وواجباً، حتى بدون وجود نص قانوني ملزم بذلك الإفصاح، فأى مؤسسة ما هي في النهاية إلا منظمة اجتماعية، يلزم عليها إن أرادت البقاء والاستمرار أن تخدم رغبات أفراد المجتمع المحيط بها وتلاقي توقعاتهم.

3.4 آليات الإفصاح الاجتماعي والمعلومات الواجب الإفصاح عنها:

يتم التعرض إلى آليات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية كالآتي:

1.3.4 آليات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يمكن أن تنتقل المعلومات الاجتماعية إلى أصحاب المصالح في المؤسسة عبر ثلاث آليات وهي (أبو العزم، 2005، ص49):

1.1.3.4 الإفصاح الاختياري:

يؤدي عدم الاشتراك في إدارة المؤسسة إلى مشكلتين مهمتين هما، أولاً وجود عدم التماثل للمعلومات، فإن المستثمرين أقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن أنشطة وقيمة المؤسسة هذا من جهة. وثانياً وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المؤسسة والتوقعات المستقبلية لها. ولهذا، يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية.

2.1.3.4 الإفصاح الإلزامي:

وهو الذي يُفرض على المؤسسة وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، ووفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في المجامع المهنية المحاسبية.

3.1.3.4 المصادر الخارجية:

وهي التي لا تتحكم بها إدارة المؤسسة مثل الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح في المؤسسات الاقتصادية، حيث من خلالها تنعكس صورة المؤسسة أمام المجتمع. فإذا كانت الصورة إيجابية كان الأثر إيجابياً على المؤسسة، وإذا كانت سلبية ينعكس ذلك سلباً على المؤسسة.

4.4 أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

تتمحور الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاطات الاجتماعية حول الآتي (الشرابي والمومني، 2006، ص75):

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن القوائم المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامناً مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكلاً وصفيّاً لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبويب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات، البيئة، المساهمة العامة، الموارد البشرية والمنتج أو الخدمة.

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.

- أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

وباستقراء الفكر المحاسبي والتطبيق العملي فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية والتي تقوم المؤسسات الاقتصادية بإتباعها، يتبين أن هناك طريقتين هما (اللؤلؤ، 2009، ص 68):

- طريقة الفصل، وهي عرض معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مستقلة عن قوائم المحاسبة المالية.

- طريقة الدمج، وهي دمج معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام.

وبذلك تنوعت إسهامات الفكر المحاسبي بين هاتين الطريقتين. فبعض الباحثين اتجه لإعداد نماذج منفصلة لعرض معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والبعض الآخر اتجه لإعداد نماذج مدمجة بين المعلومات الاجتماعية والمعلومات المالية.

5. تأثير الإفصاح المحاسبي لمجالات المسؤولية الاجتماعية على قرارات مستخدمي القوائم المالية

لإيضاح كيفية تأثير الإفصاح المحاسبي لمجالات المسؤولية الاجتماعية على قرارات مستخدمي القوائم المالية، فقد تم اختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر التي يمكن من خلالها تحقيق غرض الدراسة.

لذا، يتكون الجانب العملي من دراسة تطبيقية تهدف لمعرفة الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات محل الدراسة، ومن ثم تأثيرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

تم القيام بإعداد استبانة لمعرفة مجالات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على مستخدمي القوائم المالية، تكونت الأداة من قسمين، تضمن القسم الأول محاور تتعلق بأهمية مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على مستخدمي القوائم المالية. أما القسم الثاني فتضمن البيانات العامة، كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في جميع أسئلة الاستبانة.

1.5 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الموظف بالشؤون المالية والمحاسبية والمراجعين الداخليين، وهذا في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المتنوعة والمنتشرة وطنياً والتي تجاوزت مع الباحثين.

وقد تم اختيار هذه المؤسسات دون غيرها لأنها تقوم بدور ريادي في القطاع الخاص، وعددها أربع (04) مؤسسات اقتصادية موزعة على ثلاثة قطاعات هي: الصناعي، التجاري، الخدماتي.

2.5 عينة الدراسة:

تم توزيع 50 استبانة، وتم التسليم باليد للمؤسسات العاملة بالجزائر العاصمة، واستخدام البريد الإلكتروني والفاكس للمؤسسات العاملة خارج العاصمة، ورعي أن يكون المجيب عليها من متخذي القرار وله علاقة بالشؤون المالية والتسيير، لأن موضع الدراسة يتطلب تطبيقه إدراك متخذي القرار لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد 44 استبانة، وبعد فحص الاستبانات استبعد منها أربع (4) استبانات لعدم صلاحيتها إما لنقص المعلومات الواردة فيها أو لأن المجيب ليس له علاقة بموضوع الدراسة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة أربعون (40) استبانة.

3.5 أداة الدراسة:

لقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كالآتي:

1.3.5 القسم الأول: محاور الدراسة الميدانية:

يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة نحو واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر وتأثيره على جودة التقارير، وتم تقسيمه إلى محورين كما يلي:

- المحور الأول، يناقش الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية، ويتكون من أربع (04) فقرات.
- المحور الثاني، يناقش تأثير الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية في قرارات مستخدمي القوائم المالية، ويتكون من اثني عشر (12) فقرة.

ومن أجل قياس استجابات عينة الدراسة، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) المقسم إلى خمس فقرات وكل فقرة أعطيت درجة معينة (موافق بشدة 5 درجات، موافق 4 درجات، محايد 3 درجات، غير موافق 2 درجة، غير موافق بشدة 1 درجة).

2.3.5 القسم الثاني: البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة:

يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة، ويتكون من ثماني (04) فقرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة).

4.5 اختبار صدق وثبات أسئلة الاستبانة:

يتضمن هذا الجزء مجموعة من الاختبارات المهمة لمدى مصداقية وثبات الاستبيان، وهذا من أجل إعطاء نوع من الثقة في أداة الدراسة الميدانية، إضافة إلى معرفة طبيعة توزيع بيانات العينة لما له من أهمية في إجراء الاختبارات الإحصائية، وهذا كما يلي:

1.4.5 اختبار صدق الاستبانة:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة.

الجدول 1: معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	أهمية مجالات المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.	0.673**	0.000
الثاني	تأثير الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية في قرارات مستخدمي القوائم المالية	0.415**	0.01

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS.

ويتبين من الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل محور أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.304، وبذلك تعد محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

2.4.5 اختبار ثبات الاستبانة (طريقة Alpha Cronbach's):

يبين الجدول رقم (02) اختبار ثبات الاستبانة من خلال قياس معامل ألفا كرونباخ.

الجدول 2: معامل الثبات (طريقة Alpha Cronbach's)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	أهمية مجالات المسؤولية الاجتماعية بالنسبة	4	0,814

		لمستخدمي القوائم المالية	
0,776	12	تأثير الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية في قرارات مستخدمي القوائم المالية	الثاني

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (02) أن معاملات ألفا كرونباخ تراوحت بين 0.814 و 0.776 لعوامل الدراسة وجميعها مطمئن إلى ثبات أداة الدراسة، ويمكن الإشارة إلى أن معامل ألفا كرونباخ قيمته تتراوح بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عالي يطمئن إلى صدق أداة الدراسة، وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.4.5 تحليل خصائص العينة:

يسمح تحليل خصائص العينة بالاطلاع على صفات أفراد عينة الدراسة الميدانية، كما يبرز الجهة المستهدفة، وتعتبر خصائص العينة متغيرات تخضع للدراسة الإحصائية لأجل فهمها وتبسيطها، حيث بعد معالجة بيانات الاستبانة المتعلقة بالمتغيرات الشخصية لأفراد العينة تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول 3: خصائص العينة

النسبة	التكرار	البيان
		المتغير
الدرجة العلمية		
-	-	أقل من ليسانس
%62.50	25	ليسانس
%17.50	7	ماجستير
%5.00	2	دكتوراه
%15.00	6	مؤهلات أخرى
%100	40	المجموع
التخصص العلمي		
%40.00	16	محاسبة
%10.00	4	مراجعة
%25.00	10	مالية
%12.50	5	إدارة أعمال

تخصصات أخرى	5	12.50%
المجموع	40	100%
الخبرة المهنية		
أقل من 5 سنوات	09	22.50%
من 5 – 10 سنوات	15	37.50%
من 11 – 15 سنة	11	27.50%
أكثر من 15 سنة	5	12.50%
المجموع	40	100%

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على الاستبانة

يتضح من الجدول رقم (03)، أن هناك تنوعاً في المؤهلات العلمية حيث إن ما نسبته 80 % من أفراد العينة هم من حملة الليسانس والماجستير، بالإضافة إلى أن معظم أفراد العينة من حملة الشهادات الجامعية، وهذا مدلول إيجابي حيث إن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعدهم على فهم أسئلة الاستبانة. كما يتضح أن 75 % من المستجوبين يحملون تخصص المحاسبة والمالية، وهذا ما يدل أن غالبية المستجوبين لديهم المعرفة المحاسبية والمالية التي تمكنهم من فهم فقرات ومصطلحات الاستبانة والإجابة على أسئلتها بمهنية عالية مما يعطي نتائج أقرب للواقع وبجودة عالية.

وكذا أغلب المستجوبين لديهم خبرة أكثر من خمس (5) سنوات، وهذا يدل على أن غالبية المستجوبين على معرفة ودراية وإطلاع على عمل المؤسسات الاقتصادية والكيفية التي تتعاطى بها المؤسسات مع مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

5.5. المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

تتناول المعالجة الإحصائية للدراسة عرض وتحليل فقرات الاستبانة، باستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية وهذا باستخدام برنامج SPSS، ومن ثم يتم اختبار الفرضيتين من أجل معرفة تأثير الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

1.5.5 تحليل فقرات المحور الأول:

يبين الجدول رقم (04)، آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول: الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

الجدول 4: نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الأول

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	إجابات أفراد العينة					فقرات المحور الأول
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
4	0,69	0,86	3,48	-	7	10	20	3	1. يعتبر مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية أكثر أهمية وهذا لتضمنه أنشطة تعمل على تخفيف أو منع تلوث البيئة.
3	0,72	1,11	3,6	2	5	9	15	9	2. يعتبر مجال الموارد البشرية أكثر أهمية، الذي يهتم بتلبية متطلبات العاملين بالمؤسسة وتحسين أحوالهم بصفة عامة.
2	0,73	1,06	3,65	2	4	8	18	8	3. يعتبر مجال المساهمة العامة أكثر أهمية، والذي يتحدد نطاقه بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراد المجتمع.
1	0,79	0,89	3,95	1	2	5	22	10	4. يعتبر مجال السلع والخدمات أكثر أهمية، الذي يتضمن تحقيق رغبات المستهلكين على المنتج من سلعة أو الخدمة.

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS .

يتبين من الجدول رقم (04) ما يلي:

- أن فقرة اهتمام مستخدمي القوائم المالية بالإفصاح الاجتماعي لمجال الموارد الطبيعية حصل على أقل اهتمام من بين فقرات المجالات الأخرى، إذا بلغ الوسط الحسابي 3,48 والانحراف المعياري 0,86.
- اتفق أفراد عينة على أهمية الإفصاح الاجتماعي عن الموارد البشرية العاملة بالمؤسسة وتأثيرها على مستخدمي القوائم المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي 3,60 والانحراف المعياري 1,11 والأهمية النسبية 0,72.
- من خلال تحليل الفقرة الثالثة يتبين اهتمام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تخص جانب التفاعل مع المجتمع المحلي، إذ بلغ الوسط الحسابي 3,65 والانحراف المعياري 0,73.

- أجمع أفراد العينة على نيل مجال تنمية العلاقات مع المستهلكين على أكبر اهتمام لمستخدمي القوائم المالية من بين مجالات المسؤولية الاجتماعية الأخرى، وهذا ما اتضح في الفقرة الأخيرة، حيث بلغ الوسط الحسابي 3,95 والانحراف المعياري 0,89 والأهمية النسبية 0,79.

يتبين من خلال تحليل كل فقرات المحور الأول أن الأهمية النسبية تتراوح ما بين 69 % و 79%، إذ تعتبر مرتفعة نسبياً. وبناء عليه، يتم إثبات الفرضية الأولى القائلة "تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية".

2.5.5 تحليل فقرات المحور الثاني

يبين الجدول رقم (05)، آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني: تأثير الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على قرارات مستخدمي القوائم المالية

الجدول 5: نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الثاني

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	إجابات أفراد العينة					فقرات المحور الثاني
				غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	غير موافق بشدة	
8	0,79	0,80	3,95	-	3	5	23	9	1. تؤدي مساهمة المؤسسة في برامج حماية البيئة بتحسين صورتها لدى الجمهور.
9	0,78	0,83	3,9	-	4	4	24	8	2. يؤدي قيام المؤسسة بإنتاج منتجات صديقة للبيئة إلى زيادة عدد المتعاملين معها.
2	0,82	0,66	4,1	-	1	4	25	10	3. يؤدي الإفصاح الاجتماعي عن المساهمات البيئية إلى الاستفادة من الإعفاءات الجبائية.
10	0,70	1,07	3,5	2	5	11	15	7	4. يؤدي قيام المؤسسة بتنظيم دورات تكوينية للعاملين لديها إلى جذب عاملين أكفاء.
1	0,83	0,67	4,12	-	1	4	24	11	5. يؤدي قيام المؤسسة بهيئة ظروف عمل مناسبة إلى توطيد العلاقة مع عمالها.
12	0,67	1,08	3,32	3	5	13	14	5	6. يؤدي الإفصاح الاجتماعي عن المساهمة في الموارد البشرية على جذب مستثمرين جدد للمؤسسة
7	0,80	0,82	3,97	-	3	5	22	10	7. يؤدي قيام المؤسسة بتوفير سلع وخدمات ذات جودة إلى زيادة الإقبال على منتجاتها.

6	0,80	0,75	3,97	-	2	6	23	9	8. يؤدي قيام المؤسسة بالأبحاث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين بزيادة عدد الوحدات المنتجة في المؤسسة.
4	0,81	0,70	4,05	-	1	6	23	10	9. يؤدي الإفصاح الاجتماعي عن المساهمة في تنمية العلاقة مع المستهلكين إلى توطيد علاقة المؤسسة مع زبائنهم.
5	0,80	0,83	4	-	3	5	21	11	10. يؤدي قيام المؤسسة بتقديم مساعدات ومنح لأفراد المجتمع بزيادة ثقتهم بها.
11	0,70	0,92	3,47	1	5	12	18	4	11. يعتبر قيام المؤسسة بالمساهمة في المشاريع المتعلقة بتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل دليل على صحة وضعها المالي.
3	0,82	0,68	4,07	-	1	5	24	10	12. يؤدي الإفصاح الاجتماعي إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمؤسسة.

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الاستبانة ونتائج برنامج SPSS

مما سبق، يمكن استخلاص ما يلي:

- يتضح من خلال إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح المحاسبي الاجتماعي مجال حماية البيئة، أن المؤسسة تتحسن صورتها لدى الجمهور (المتوسط الحسابي 3,95)، بالإضافة إلى زيادة عدد المتعاملين مع المؤسسة (الأهمية النسبية 0,78)، كما أنها تستفيد من عدة امتيازات (المتوسط الحسابي 4,1). لذلك، يؤثر الإفصاح المحاسبي مجال حماية البيئة تأثيرا ذا دلالة إحصائية في قرارات مستخدمي القوائم المالية.
- يتبين من إجابات أفراد العينة حول تأثير الإفصاح المحاسبي الاجتماعي مجال تنمية الموارد البشرية، أن المؤسسة تجذب عاملين أكفاء (المتوسط الحسابي 3,5)، بالإضافة إلى توطيد علاقتها مع المستخدمين (الأهمية النسبية 0,83)، كما أنها تستفيد نسبيا من جذب مستثمرين جدد (المتوسط الحسابي 3,32)، وهذا ما يدل على أن الاهتمام بتنمية المورد البشري يؤدي إلى تكوين نظرة إيجابية حول المؤسسة.
- يرى أفراد العينة إلى أن تأثير الإفصاح المحاسبي الاجتماعي مجال العلاقة مع المستهلكين، أن بتوفير المؤسسة سلع وخدمات ذات جودة يؤدي إلى زيادة الإقبال عليها (المتوسط الحسابي 3,97)، بالإضافة إلى قيامها بالأبحاث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين تزداد عدد الوحدات المنتجة في المؤسسة (الأهمية النسبية 0,8)، كما أنها تنمي علاقتها مع زبائنهم (المتوسط الحسابي 4,05). لذلك يؤثر الإفصاح المحاسبي في مجال تنمية العلاقة مع المستهلكين تأثيرا ذو دلالة إحصائية في قرارات مستخدمي القوائم المالية.

- يتضح من خلال إجابات أفراد العينة أن الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في مجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قرارات مستخدمي القوائم المالية، حيث أنه تزداد ثقة المجتمع بالمؤسسة عند قيامها بتقديم مساعدات ومنح لأفراد المجتمع (المتوسط الحسابي 4)، كما أنها تستفيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية بها (الأهمية النسبية 0,82).

وبصفة عامة، تبين نتائج الجدول رقم (05) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث يساوي 3,87، مما يدل على تأثير الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية في قرارات مستخدمي القوائم المالية مما ينعكس على جودة التقارير المالية المفصّل عنها. وبالتالي، يمكن نفي الفرضية الثانية القائلة " لا يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على قرارات مستخدمي القوائم المالية".

6. خاتمة:

تمثل هدف هذا البحث في دراسة تأثير الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية على قرارات مستخدمي القوائم المالية، حيث صارت القضايا الاجتماعية تشكل أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة بصفة عامة ومصلحة المجتمع بصفة خاصة. كما يجب أن يكون المحيط الذي تعمل فيه محور اهتمامها، في محاولة منها لتحسين صورتها من جهة وتأدية دور فعال وإيجابي في المجتمع من جهة أخرى.

ومن بين النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حلقة وصل بين قياس الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه.
- الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال التواصل بين المؤسسة وأصحاب المصالح.
- توجد عدة تقسيمات لمجالات المسؤولية الاجتماعية إلا أن التقسيم الأكثر قبولا هو توزيعها على أربعة مجالات تحتوي كل من مجال الموارد الطبيعية والبيئة، مجال التفاعل مع المجتمع المحلي، مجال تنمية الموارد البشرية ومجال تنمية العلاقة مع المستهلكين.
- تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية، حيث احتلت تنمية العلاقة مع المستهلكين أكبر أهمية، تليها تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي، ثم تنمية الموارد البشرية في المرتبة الثالثة، وأخيرا المساهمة في حماية البيئة.
- يؤثر الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية في قرارات مستخدمي القوائم المالية، وهذا باختيار مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية التي تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بمختلف مجالاتها.

وبناء على هذه النتائج، هناك مجموعة من الاقتراحات هي كالآتي:

- إحداث نصوص تشريعية وتنظيمية بالإضافة إلى وضع معيار محاسبي يحدد للمؤسسات الاقتصادية كيفية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- الاهتمام بالإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية بالشكل الذي يجعل هذا الإفصاح يعمل على تحسن قيمة المؤسسة مما يؤثر إيجاباً على قرارات مستخدمي القوائم المالية.
- الاهتمام بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين لأنه محل اهتمام مستخدمي القوائم المالية.
- على المؤسسات أن تغير موقفها اتجاه تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي من اعتبارها تكلفة إضافية لا داعي بها، بل عليها أن تدرك وتعي جيداً بأنها تعيش ضمن بيئة محيطة بها وهو المجتمع المحلي تستفيد منه وتحقق أهدافها من خلاله.

7. قائمة المراجع:

1. بدوي محمد، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.
2. بولصنام محمد، واقع وأفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر - دراسة حالة قطاع الاتصالات-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.
3. جربوع يوسف محمد، "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، غزة، 2007.
4. سعيد محروس أحمد منى، دراسة العلاقة بين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وبين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بمنشآت الأعمال (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2016.
5. الفضل مؤيد، المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
6. فهيم أبو العزم، "معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد 45، العدد الأول، 2005.
7. اللولو محمد سالم، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

8. ماجد الشرايري وغازي المومني، "مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد 67، 2006.
9. مطر محمد و السويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
10. نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010.
11. Astrid Juliane Salzmänn , "**The integration of sustainability into the theory and practice of finance: an overview of the state of the art and outline of future developments**" Journal of Business Economics, vol 83, N° 06, 2013.
12. Delphine Gendre-Aegerter, **La perception du dirigeant de PME de sa responsabilité sociale :une approche par la cartographie cognitive**, THÈSE présentée à la Faculté des Sciences économiques et sociales de l'Université de Fribourg (Suisse) pour l'obtention du grade de Docteur ès Sciences économiques et sociales, Fribourg, France, 2008.
13. Hassan A, and Harahap S, "**exporing corporate social responsibility disclosure: The case study of Islamic Banks**", International journal of Islamic and middle eastern finance and management, vol 3, N°03, 2010
14. Massimo Battaglia, and others, "**Corporate Social Responsibility and Competitiveness within SMEs of the Fashion Industry: Evidence from Italy and France**", Journal Sustainability, vol 6, N° 02, 2014,
15. Mohamed Toukabri, and Faouzi Jilani, **Corporate Social Disclosure: Explanatory theories and conceptual framework**", International journal of academic research in Management, Vol 03, N° 02, 2014.
16. Riham Rizk, Anne Woodhead, "**Corporate Social and environmental reporting: a survey of disclosure practices in Egypt**", Social Responsibility Journal, Vol 04, N° 03, 2008.
17. Thomas Kilian, and Nadine Hennigs, "**Corporate social responsibility and environmental reporting in controversial industries**", European Business Review , vol 26 , N° 01, 2014.
18. Vida Skudienė, and Vilte Auruskeviciene, "**The contribution of corporate social responsibility to internal employee motivation**", Baltic Journal of Management, Vol 07 N° 01, 2010.